أحوال اسم لا النافية للجنس وأحكامها الإعرابية

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافـاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَـبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ
وَرَكِّبِ الْمُفْـرَدَ فَـاتِحاً كَـلاَ حَوْلَ وَلاَ قُـوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلاَ
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوبـاً أَو مُـرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْـتَ أَوَّلاً لا تَنْـصِـبَا

س٣- اذكر أحوال اسم لا النافية للجنس ، وما الحكم الإعرابيّ لكل حالة ؟

ج٣- لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاثة أحوال ، هـى :

١- أن يكون مضافاً ، نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ .

وحكمه : النّصب ، مع ملاحظة أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ لأن المضاف إلى نكرة يكون نكرة . فإذا أُضيف إلى معرفة بطل عملها ؛ لأن اسمها أصبح معرفة بالإضافة .

٢- أن يكون مضارعاً للمضاف (أى : مُشابها له) ويُسمَّى: الشَّبيه بالمضاف؛ والمراد به: وهو كل اسم أتصل به شيءٌ من تمام معناه، وله تعلُّق بما بعده، إمَّا تعلّق بعمل ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ، أو بحرف جرّ، نحو: لا خيراً مِنْ زيدٍ راكبٌ (فجبلاً ، ومن زيدٍ) معمولان لـ (طالعاً) و(خيراً). وإمّا تعلّق بعطف، نحو : لا ثلاثةً وثلاثين عندنا (فثلاثين) معطوفة على ثلاثة .

وحكمه : النَّصب أيضاً. واعلم أنّ الشبيه بالمضاف يُسمى: مُطَوَّلاً، ومَمْطُولاً ،(أى : مَمْدُوداً) .

٣- أن يكون مفرداً (أى : ليسَ مُضافا ، ولا شبيهاً بالمضاف) فيدخلُ فيه المثنى ، والجمع . **وحكمه :** البناء على ما كان يُنصب به ، فإن كان مفرداً ليس مثنى ، ولا جمعاً بُنى على الفتح ؛ لأنّ المفردَ نَصْبُه بالفتح ، كما فى قوله

تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾. وإن كان مثنى ، أو جمع مذكر سالماً بُنى على الياء ؛ لأن نصبهما بالياء نحو : لا مُسْلِمَيْنِ خائفان ، ونحو : لا مُسْلِمِينَ خائفون . وإن كان جمع مؤنث سالماً بُنى على الكسرة ؛ لأن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، نحو : لا مسلماتِ مُتَبَرِّجَاتٌ . وكل ما سبق مبنى فى محل نصب اسم لا.

س٤- ما سبب بناء المفرد ؟

ج٤- سبب بنائه ؛ لكونه مركَّباً مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كالأعداد المركّبة من أحدَ عشَرَ إلى تسعةَ عشرَ .

س٥- اذكر مذاهب العلماء فى بناء المفرد .

ج٥- ذهب الكوفيون ، والزَّجاج : إلى أنّ (رجل) فى قولك : (لا رجلَ) معربٌ ، وأن فتحته فتحـة إعراب لا فتحة بناء .

وأما جمع المؤنث السالم فَلِلْعُلماء فيه أربعة مذاهب ، هـى :

١- أنْ يُبنى على الكسرة من غير تنوين . وهذا مذهب جمهرة النحاة ، نحو : لا مسلماتِ سافراتٌ . ومنه قول الشاعـر :

إنَّ الشَّبابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيـهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

فقد وردت الرواية ببناء اسم لا(لذّاتِ) على الكسرة ، كما كان يُنصب بها فى حالة الإعراب .

٢- أنْ يُبنى على الفتحة . وهذا مذهب المازنى، والفارسى، ورجّحه ابن هشام.

٣- أَنْ يُبْنى على الكسرة مع بقاء التنوين . وهذا مذهب ابن مالك ، ونقله عن قوم ، وجَزَمَ به فى بعض كتبه وحجتهم أنّ التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين مُقابلة ، وهو لا يُنافى البناء فلا يُحذف .

٤- جواز بنائه على الكسرة ، وعلى الفتحة . وزعم شُرَّاح الألفية أن البيت السابق رُوى بالوجهين (لَذَّاتِ َ)

الإعراب وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد.

وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ : (ولا) نافية للجنس (لذات) اسم لا، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب (للشيب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا) .

الشاهد فيه: قوله (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالما، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

س٦- ما مراد الناظم بقوله : " وَبعْدَ ذاكَ الْخَبرَ اذكُرْ رافعَهُ " ؟ وما الرَّافِعُ للخَبَر ؟

ج٦- مراده : أن يُذْكَرَ الخبرُ مرفوعا بعد اسم لا .

والرّافع للخبر (لا) نفسها عند الناظم وجماعة ، أما عند سيبويه فالرافع له (لا) نفسها إنْ كان اسمها مضافا ، أو مشبهاً بالمضاف ، أما إن كان الاسم مفرداً فاخْتُلف فيه ، فذهب سيبويه إلى أنّه مرفـوع على أنه خبر المبتدأ وليس مرفوعاً بـ (لا) لأن مذهبه أنّ (لا) واسمها المفرد فى محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده فى حالة المفرد إلاّ فى الاسم فقط .

وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مرفوع بـ (لا) فتكون لا عاملة فى الاسم ، والخبر كما عملت فيهما مع المضاف ، والمشبَّه به .